

اجتمعت اللجنة الاستشارية الفنيه لصحة الغذاء في القطر المشكله بموجب امر وزاره
الصحه ٢٠٦ في ١٩٨٩/١/٢١ صباح يوم الاثنين المصادف ١٩٨٩/٨/٢٨ في
وزاره الصحه / مكتب السيد مدير عام دائره الوقايه الصحيه وحمايه البيئه وتدارست
ما يلي :-

(١) موضوع غذاء لاطفال انتاج شركه هانزا الامريكيه مستورده من قبل القطاع الخاص / اعاده
تصدير من دوله الكويت

سبق وان عرض الموضوع في قرار اللجنة الاستشارية الفنيه لصحة الغذاء في القطر المرقم
(٦٢) فقره (١) وقد طلبت اللجنة من ممثلي الجهاز المركزي للتقييس والسيطره النوعيه
والشركه العامه لتجاره المواد الغذائيه في اللجنة الاستشاريه عن كافة اوليات الموضوع
والمعلومات المتوفره والاجراءات المتخذة في الخارج (المملكة المتحده ، دوله الكويت
والامارات العربيه المتحده) ليتسنى للجنة اتخاذ القرار المناسب والنهائي
واوصت اللجنة في حينها بضروره أن يكون استيراد اغذيه الاطفال مستقبلا عن طريق القطاع
الاشتراكي فقط .

وقد حصلت موافقه السيد وزير الصحه على ما جاء في قرار اللجنة المذكوره اعلاه ، واحال
سيادته موضوع استيراد الغذاء من قبل القطاع الخاص الى الهيئه الوطنيه للغذاء والتغذيه
لاعطاء القرار المناسب بشأنه وبذلك اصبح هذا الموضوع من اختصاص الهيئه الوطنيه للغذاء
والتغذيه حيث تهت الهيئة الوطنيه في اجتماعها بتاريخ ١٩٨٩/٨/٢٤ اعطاء القرار المناسب
بذلك .
وبعد اطلاع اللجنة الاستشاريه على ما جاء في اعلاه وبعد مناقشت الموضوع قررت ما يلي :-

(أ) يعتبر موضوع اعطاء القرار النهائي بشأن غذاء الاطفال اعلاه هو من اختصاص الهيئه الوطنيه للغذاء
والتغذيه حيث ستقوم الهيئه باعطاء القرار النهائي والمناسب .

(ب) التأكيد على الجهات الصحيه ذات العلاقه (قسم الرقابه الصحيه في بغداد وشعب الرقابه الصحيه
في المحافظات) بضروره متابعه موضوع غذاء الاطفال العائد لشركه هانزا الامريكيه المعروض للبيع في
الاسواق المحليه وحجز الكميات التي لم يتم حجزها لحد الان ولحين صدور القرار النهائي من الهيئه
الوطنيه للغذاء والتغذيه وكما ذكر في اعلاه حفظا للصحه العامه وسلامه المستهلكين (الاطفال) .

(٢) موضوع محاضرات اجتماعات اللجان الفرعيه المشكله من قبل اللجنة الاستشاريه الفنيه لصحة الغذاء
في القطر (لجنه امداف وواجبات ومهام اللجنة الاستشاريه ولجنه الطوارئ)

سبق وان عرض الموضوع في قرار اللجنة الاستشاريه (٦٢) فقره (٥) وقد ارتأت اللجنة في حينها
توزيع نسخ من محاضرات اللجنتين الفرعيتين على كافة اعضاء اللجنة الاستشاريه لغرض دراسته

وإبداءهم الآراء والملاحظات حولها ليتسنى للجنة الاستشارية إعطاء القرار المناسب والنهائي
واعتماد مقررات محاضراتها من اللجنتين الفرعيتين •

أ) اللجنة الفرعية المشكلة بموجب قرار اللجنة الاستشارية الفنية المرقم (٦٤) فقره (٧) بشأن
اهداف وواجبات ومهام وصلاحيات اللجنة الاستشارية الفنية لصحة الغذاء في القطر •
وبعد اطلاع اللجنة الاستشارية على محضر اجتماع هذه اللجنة الفرعية وبعد مناقشتها الموضوع قررت
اللجنة الاستشارية اجراء بعض ^{التعديلات} على ما جاء فيها وبذا اصبح محضر ومقررات اللجنة الفرعية بشأن اهداف
وواجبات ومهام وصلاحيات اللجنة الاستشارية وكما يلي :-

اولا :

+++++

يصحح اسم اللجنة الى الهيئة الاستشارية للاغذية بدلا من اللجنة الاستشارية الفنية لصحة
الغذاء في القطر وذلك استنادا للعاده (٣) من الفصل الثاني من نظام الاغذية رقم ٢٩ لسنة
١٩٨٢ •

ثانيا :

++++++

يستمر العمل بشكل الهيكل التنظيمي الحالي للهيئة الاستشارية للاغذية وكما جاء في الامر
الوزاري المرقم ٧٠٦ في ١/٣١/١٩٨٩ •
وتحدد واجبات الهيئة الاستشارية بما يأتي :

١- اعتماد المتطلبات الفنية الواجب توفرها في الاغذية والمعدة من قبل الجهات الصحية والجهاز
المركزي للتقييس والسيطرة النوعية في حاله عدم توفر مواصفات وطنيه او عرييه او عالميه •
٢- دراسه حالات الطعن بسبب الاختلاف في نتائج تحليل الجهات الفاحصه الرسميه الوطنيه
او الدوليه والتي تحال من قبل السيد وزير الصحه او من يخوله ووفق قانون الصحه العامه ونظام
الاغذية وقانون الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعيه •

٣- المساهمه مع الاجهزه المختصه بقدر التعلق باوامر التكاليف في وضع الخطط والضوابط اللازمه
لحمايه المستهلك في حالات الكوارث والطوارئ •

٤- دراسه سبل الاستفاده من الاغذية التالفه في مجالات اخرى وبقدر التعلق باوامر التكاليف •

٥- تقييم مستويات اداء المختبرات الغذائيه الرسميه الفاحصه بصوره دوريه واعداد التقارير
اللازمه حول سبل رفع من مستويات كفاءتها •

٦- اعداد التقارير الفنية الصحيه الغذائيه وفق الفقره رابعا من العاده (٢) من الفصل الثاني
من نظام الاغذية اعلاه •

٧- ايه اعمال اخرى يوكلها السيد وزير الصحه او من يخوله عليها •

٨- تعتبر توصيات الهيئة نافذه الطعمول حال مصادقه السيد الوزير او من يخوله عليها •

أهمية عمل الفحص المختبري :-

(أ) إذا فشل الفحص في مختبرات وزارة الصحة المعتمدة ومختبرات الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية فيحق لصاحب العلاقة الطعن بالناتج لدى الجهات المختصة نفسها وللمره الثانيه بعد سحب نتائج جديده اصوليه معمله من قبل الجهات الصحيه المسؤوله عن سحب النتائج (قسم الرقابه الصحيه في بغداد (صحه العاصمه سابقا) وشعب الرقابه الصحيه في المحافظات) .

(ب) إذا تهاينت نتائج الفحص بين مختبرات وزارة الصحة المعتمدة ومختبرات الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية فيحق لصاحب العلاقة الطعن بالناتج لدى الجهه اللامعه نفسها التي فشل فيها الفحص وللمره الثانيه ، بعد ان تقوم الجهات الصحيه المسؤوله عن سحب النتائج (قسم الرقابه الصحيه في بغداد وشعب الرقابه الصحيه في المحافظات) بتأييد ذلك .

(ج) إذا استمر التهاين في نتائج الفحص بين مختبرات وزارة الصحة المعتمدة ومختبرات الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية فلصاحب العلاقة الطعن لدى وزير الصحة او من يخوله حول العون مع تزويده بوثائق تؤيد ذلك من قبل الجهات الصحيه المسؤوله (قسم الرقابه الصحيه في بغداد وشعب الرقابه الصحيه في المحافظات) وتقوم وزارة الصحة باستطلاع رأى الجهات اللامعه ومدى ضروره عرض الموضوع على الهيئه الاستشاريه لدراسه والتوصيه بشأنه .

(د) لصاحب العلاقة اذا فشل نتوجه لمعيوب غير اساسيه الطلب من وزير الصحة او من يخوله عرض الموضوع على الهيئه الاستشاريه للاستشاره برأيها .

(ب) اللجنه الفرعيه المشكله بموجب قرار اللجنه الاستشاريه الفنيه الرقم (٦٦) ققره (١) مُلَظَاة (ب) حول شكول فريق طوارئ لمعالجه الحالات الطارئه مستقبلا بشأن المواد الغذائية .
وبعد اطلاع اللجنه الاستشاريه على محضر اجتماع اللجنه الفرعيه اعلاه وبعد مناقشه العون قررت اللجنه الاستشاريه اجراء بعض التعديلات البسيطه وبذا اصبحت توصيات اللجنه الفرعيه كالآتي :-

(١ -) شكول فريق الفحص المختبري لمعالجات الحالات غير الاعتياديه في ارساليات وزارة التجاره والجهات المعنيه الاخرى من المواد الغذائية .

(أ) مدير معهد بحوث الغذيه — رئيسا

(ب) مدير المختبر الكيمياوي للتحليل السميح والعدليه — عضو

(ج) مدير قسم الصناعات الغذائية — الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعيه — عضو

(د) خبراء بعدد اقل من حدددهم الهيئه الاستشاريه ووفق الحاله المعروضه (حسب الاختصاص المطلوب للحاله) .

٢- تقوم وزاره التجاره والجهات المعنيه الاخرى بتوفير التسهيلات اللازمه لعمل الفريق داخل وخارج القطر بما يحقق انجاز مهمته على الوجه الاكمل على ان يقوم فريق العمل بوضع خطه العمل وصورات التنفيذ لغرض اعتمادها من قبل الميئه الاستشاريه قبل تنفيذه للمهمه .

٣- يقوم فريق العمل بتقديم تقرير مفصل عن الواجب الكلف حال انتهائه من مهامه الى الميئه الاستشاريه للاغذيه مع اعطائه للتصورات والملاحظات والتوصيات حول المهمه لغرض تسهيل اخذ القرار النهائي من قبل الميئه .

٤- يسرى ما ورد اعلاه على ارساليات القطاع الاشتراكي والمختلط والخاص في حالات حدوث الشك .

(٣) موضوع المواد الغذائية المهربه من الخارج الى القطر وكذلك المواد الغذائية المحجوزه في الكمارك والتي تباع بطريقه المزاد العلني للمواطنين

(أ) عرض موضوع المواد الغذائية المهربه من الخارج الى القطر من قبل ممثلي معهد بحوث التغذيه ووزاره الدفاع وقسم الرقابه الصحيه في اللجنه الاستشاريه حيث تبين للجنه الاستشاريه بأنه توجد في الاسواق المحليه مواد غذائيه مهربه معروضه للبيع وغير مصرح بها من قبل السلطات الصحيه .

وبعد مناقشتها الموضوع بصوره مستفيضه من قبل الاعضاء قررت اللجنه التأكيد على قرارها السابق بخصوص المواد الغذائية المهربه من الخارج الى القطر المرقم (٢٩) فقره (٣) والذي بموجبه اقترحت اللجنه الاستشاريه في حينها ان يصار الى اطلاق المواد الغذائية المهربه من الان فصاعدا وذلك للاسباب التاليه :-

اولا :
+++++ افتقارها الى شهاده المنشأ
ثانيا :
+++++ افتقارها الى الشهاده الصحيه
استنادا الى قرار مجلس تنظيم التجاره وبيان وزاره الصحه

ثالثا :
+++++ لاحتمال تلوث العاده الغذائية عن قصد او غير قصد بمواد سامه قد تؤدي الى حدوث مضاعفات

(ب) موضوع المواد الغذائية التي يتم حجزها من قبل دوائر الكمارك وتباع بطريقه المزاد العلني الى المواطنين دون التصريح بصلاحياتها للاستهلاك البشري من قبل السلطات الصحيه المختصة

تم مناقشه الموضوع بصوره مستفيضه وبتفصيل ما داف حيث قررت اللجنه ما يلي :-

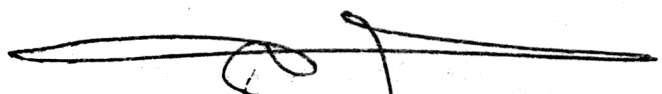
++++++

التأكيد على قسم الرقابة الصحية في بغداد وشعب الرقابة الصحية في المحافظات بتكثيف زياراتهم التفثيشيه والميدانيه للاسواق التي تتواجد فيها مثل هذه المواد وكذلك للمحلات التي تتعامل بها وكمثل على ذلك المكسرات والكثير من المحليات الغذائية في مناشئ مختلفه معرض من عرض او بيع مثل هذه المواد للمواطنين .

ثانيا :

++++++

التأكيد على الدوائر الكمركيه ذات العلاقه بعدم طرح او بيع مواد غذائيه غير مصرح بها من قبل السلطات الصحيه المختصه والمواد الغذائية الغير صالحه للاستهلاك البشري حيث ان المسواد الغذائية التي يتم حجزها من قبل دوائر التمارك توضع الى نفس شروط الفحص المختبري الاصولي والمتبعه في مختبرات وزاره الصحه المعتمده والجهاز المركزي للتقييس والسياربه النوعيه ومركز البحوث النوويه مع ضروره توفر كافه المستمسكات الضروريه لها (الشهاده الصحيه الاصوليه والمصدقه الشهاده الصحيه الاصوليه والمصدقه بخصوص الاشعاع وشهاده المنشأ) اضافه الى ان تكون ماده الغذائيه اعلاه تحمل رقمه اعلاميه اصوليه (اسم الماده الغذائية ومحتوياتها ، تاريخ الانتاج والنفاذ ، ورقم الوجبه ، منشأ البضاع ، زنه الصبوه ، وظروف التخزين) وفي حاله كون المواد الغذائية المهربه وموضوعه البحث اعلاه لا تتوفر فيها المستمسكات والمتطلبات الواجب توفرها فلا ترسل للتحليل الى المختبرات المذكوره اعلاه وتعتبر غير صالحه للاستهلاك البشري للاسباب المذكوره في (أ) اعلاه وان السلطات الكمركيه ستتخمل كافه النتائج والتبعات القانونيه المترتبه نتيجة طرح او بيع مثل هذه المواد الغذائية للمواطنين من الان فصاعدا وكذلك على السلطات الصحيه المختصه (قسم الرقابه الصحيه في بغداد وشعب الرقابه الصحيه في المحافظات) اتلاف مثل هذه المواد لعدم صلاحيتها للاستهلاك البشري وحسب الاصول المتبعه حفظا للصحه العامه وسلامه المواطنين .



رئيس اللجنة

عبد الامير خضير التامسري

مدير عام دائره الوقايه الصحيه وحمايه البيئه

١٩٨٩/٩/١٤

السيد حسرت محمد علي
 مدير عام
 دائره الوقايه الصحيه وحمايه البيئه
 ١٤/٩/٨٩